المخصّصات في نحو اللّغة العربيّة الوظيفي

د. نورالدين بوزناشة[1]
جامعة الأمير عبد القادر الإسلامية
nourbouza@yahoo.fr
د. الزايدي بودرامة
جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2
boudzaidi@yahoo.fr

تاريخ الوصول: 2017/06/06/ القبول: 2019/05/27/ النشر على الخط:2019/06/15

Received: 06/06/2017 / **Accepted**: 27/05/2019 / **Published online**: 15/06/2019

الملخّص: المخصّصات في نظريّة النّحو الوظيفي معلومات ضمنيّة يخزّنها المتكلّم في دماغه، وتدلّ على وجود مقدرة لغويّة عنده تعكس معرفته بلغته، هذه المعلومات تعدّ جزءا متمّما للبنية المنطقيّة الدّلالية التي يمثل لها في مستوى البنية الحمليّة؛ حيث إنها تسهم في الصّياغة النهائية التي ستأخذها الجملة المراد إنتاجها أو أحد عناصرها (المحمول، أو الحدود)، وذلك بترجمة تلك المعلومات، في مستوى البنية المكوّنية، إلى عناصر صرفيّة تركيبيّة (محدّدات).

يسعى هذا المقال إلى التّعريف بهذه المخصّصات، وبيان كيفية التّمثيل لها في نحو اللغة العربية الوظيفي الذي أرسى دعائمه أحمد المتوكّل.

الكلمات المفتاحية: النحو الوظيفي، المخصّص، المحدد، البنية الحمليّة، البنية المكونيّة، الحمل، الحدود.

Abstract:

Operators in the functional grammar theory are an implicitpieces of informationthat speaker stores in his brain which prove that he has a linguistic capacity and show his knowledge of his language. These pieces of informationare considered as a complementary party of semantic logic structure which is represented in structure predicate level that help the final formulation of product sentence or one of its elements (predicate or terms)، and this by transferringdatum in constituent structure level to a morphologic and syntactic elements (determiners).

This article tries to define these operators and explain how to represent them in functional grammar of Arabic language which is established by Ahmed El Motawakil.

Key words: Determiner، operator، terms، predicate structure، constituent structure، predication، semantic structure.

1- تمهيد:

تعدّ نظرية النّحو الوظيفي نظريّة شموليّة إذا ما قورنت بالنظريات السابقة لها (البنيوية، والتوليدية التحويلية)؛ لأنها انبنت على تلافي السّقطات التي وقعت فيها تلك النظريات، محاولة استثمار النتائج العلميّة الإيجابيّة التي كانت تقدّمها، وتتجلّى شموليتها أكثر في سعيها نحو تحقيق تصوّر أو بناء نظريّ توضّح في ضوئه مختلف الكفايات التي تحكم أيّ منجز لغوي، وقد حصرها المتوكّل في ثلاث كفايات: الكفاية التّداوليّة والكفاية النّفسيّة والكفاية النّمطيّة؛ حيث إنّ فهم هذه الكفايات يقود إلى معرفة دقيقة بمختلف الملابسات الدّاخليّة والخارجيّة التي تحكم هذا المنجز، والتي تظهر ظهورا بارزا في الجهاز الواصف الذي تقدّمه هذه النّظرية.

فتحقيق الكفاية التداولية مرهون باستكشاف خصائص العبارات اللغوية باستحضار الكيفيّة التي تستعمل بها هذه العبارات في تفاعل لغوي معيّن؛ أي أن يتم هذا الاستكشاف في إطار علاقة هذه الخصائص بالقواعد التي تحكم التّواصل اللّغوي؛ وفي هذا دعوة صريحة إلى عدم التّعامل مع العبارات اللّغوية على أساس أنها موضوعات منعزلة، بل على أساس أنّها وسائل يستخدمها المتكلّم لإبلاغ معنى معيّن في إطار سياق تحدّده العبارات السّابقة وموقف تحدّده الوسائط الأساس لموقف التخاطب[2]. وبعد ضبطها تحاول تمثيلها على مستوى الجهاز الواصف فيجب التّمثيل مثلا لكلّ السّمات المرتبطة بقصد المتكلّم كالسّمات الإنجازيّة والوجهيّة ومختلف الوظائف التّداولية (محور، بؤرة، ذيل ...).

أمّا تحقيق الكفاية النّفسيّة فيتجلّى في سعي النّظريّة نحو بناء نحو يتطابق مع ما يعرف بنماذج الإنتاج ونماذج الفهم، أي أن يجاري النّحو في بنائه الكيفيّة التي يبني بها المتكلّم العبارات اللّغوية وينطقها، وفي المقابل الكيفية التي يحلّل بها المخاطب العبارات اللغوية ويقوم بتأويلها التأويل الملائم.

في حين تسعى الكفاية النمطية إلى تقديم أنموذج للغات تنتمي إلى أنماط مختلفة، مع رصد ما يؤالف أو يخالف بينها من حيث النمط. وفكرة النّمطية في هذه النظرية جاءت لتقوّض فكرة الكلّية في النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة، حيث أقصت مفهوم النّحو الكلي وعوضته بمفهوم النّمطي الذي اتخذ معيارا في تصنيف اللغات بإرجاعها إلى فصائل كبرى حسب خصائصها البنيوية، ولكي تتحقق فكرة التنميط يجب أن يكون الإطار النظري متوسطا بين التجريد والملموسية حتى يمكن تطبيقه على أكبر عدد ممكن من اللغات دون الإخلال بضبط تحققات الوقائع اللغوية داخل كل لغة[3]، وهي بهذا تحيط بالمنجز من جميع جوانبه محققة صفة الشمولية.

---

[1] – المؤلّف المرسل: نور الدين بوزناشة، الإيميل: nourbouza@yahoo.fr

[2] – أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد**، دار الأمان، الرباط، ط1، 2006، ص64.

[3] – ينظر: أحمد المتوكل، **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي**، دار الأمان، الرباط، دط، 1995، ص20-21.

2- التّصوّر الذي تقدّمه نظريّة النّحو الوظيفي لبناء الجملة:

تنطلق هذه النظرية من مبدإ أساس وهو أنّ الوظيفة التّواصليّة تسهم إسهاما كبيرا في تحديد بنية اللغة[4] ويترتّب على هذا أنّ التّمثيل للوظائف الدّلاليّة والتّداوليّة يكون سابقا للتّمثيل الصّوتي الصّرفي التّركيبي، أو بعبارة أخرى الخصائص التركيبية الصّرفية ناتجة عن قواعد تتّخذ دخلا لها البنية الممثّل فيها للخصائص الدّلاليّة والتّداوليّة[5]. وتبعا لهذا التّصور تُقترح ثلاث بنى أساس، مرتبة على التوالي، تسهم في اشتقاق أو بناء أي جملة، هذه البنى هي، على التوالي، : البنية الحمليّة، والوظيفيّة، والمكوّنيّة.

البنية الحملية (البنية الدلالية المنطقية) وتعنى بوصف المحمول (ما يقابل الموضوع) الذي قد يكون (فعلا، أو اسما، أو صفة...) وذكر محلات الحدود المسهمة في تحقيقه، مع عرض مختلف الوظائف الدلالية التي يمكن أن تسند إلى هذه الحدود (وذلك بالنظر إلى المحمول) كوظيفة (المنفذ، المتقبل، المستقبل...)[6].

أمّا البنية الوظيفيّة فهي البنية الحمليّة مضافا إليها الوظائف التّركيبيّة والتّداوليّة؛ الوظائف التداولية هي مجموع وظائف ناتجة عن مراعاة البنية الإخبارية المرتبطة بالمقام، وتسند إلى مكونات مخصوصة حسب المعلومات الإخبارية التي تحملها وطبقا للطبقات المقامية التي يمكن أن تنجز فيها الجملة[7]، أي إنها وظائف يحددها المقام[8]، أما الوظائف التركيبية فهي العناصر التي تشكل عمدة تحقيق المحمول، وتتحدد بمراعاة ما يعرف بالوجهة؛ أي الوجهة التي تقدم انطلاقا منها الواقعة الدال عليها محمول الحمل، وهي وظيفتان وظيفة الفاعل ووظيفة المفعول، العنصر الذي تسند إليه وظيفة الفاعل يمثل المنظور الرئيسي الذي تقدم من خلاله الواقعة، أما العنصر الذي تسند إليه الوظيفة المفعول فيمثل المنظور الثانوي[9]، وقد سميت بنية وظيفية لأنه يتم فيها إضافة الوظائف التركيبية والتداولية.

أمّا البنية المكونية[10](البنية الصرفية التركيبية) فهي البنية الوظيفية مضافا إليها ما يعرف بقواعد التعبير، هذه القواعد بعضها يختص بإسناد الحالات الإعرابية، ويختص بعضها بإدماج مخصصات الحدود، ومنها قواعد الموقعة، قواعد إسناد النبر والتنغيم ...[11].

---

[4] – ينظر: أحمد المتوكل، **اللسانيات الوظيفية مدخل نظري**، منشورات عكاظ، الرباط، دط، 1989، ص53.

[5] – أحمد المتوكل، **الوظيفة والبنية مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية**، منشورات عكاظ، الرباط، دط، 1990، ص10.

[6] – للتفصيل أكثر ينظر: أحمد المتوكل، **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، دار الثقافة، المغرب، دط، 1985، ص12.

[7] – ينظر: أحمد المتوكل، **اللسانيات الوظيفية مدخل نظري**، ص139.

[8] – وهي خمس وظائف، وبالنظر إلى الحمل تقسم إلى وظائف خارجية، ووظيفتين داخليتين، الوظائف الخارجية تسند إلى المكونات التي لا تنتمي إلى الحمل ذاته (المبتدأ ، الذيل)، أما الوظائف الداخلية فتسند إلى المكونات التي تعد من عناصر الحمل (البؤرة، المحور).

[9] – ينظر: أحمد المتوكل، **من البنية الحملية إلى البنية المكونية، الوظيفة المفعول في اللغة العربية**، دارالثقافة، الرابط، ط1، 1987، ص19.

[10] – سميت مكونية؛ لأنه يتم فيها ظهور المكونات بشكل جلي، من حيث موقعها وحالاتها الإعرابية ....

[11] – ينظر: أحمد المتوكل، **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، ص19.

لكن يجب أن ينتبه إلى أنه لنقل البنية الحملية (الدلالية المنطقية) إلى بنية تامة التحديد يتم إدراج المخصصات، وهي " إوالية يتوسل بها للتمثيل، في مستوى البنية المنطقية (البنية الحملية) لفئة من الأدوات المعنية"[12]، وتشمل مجموعة معلومات تسهم في صياغة المخصص في مستوى البنية المكونية، ذلك أنّه في البنية الحمليّة في نظرية النحو الوظيفيّ لا يمثل إلا للجوانب المعجمية الدلالية البسيطة فلا يمثل للمحمول بصورة نهائية (صياغة كاملة) بل يجمع حولها معلومات بعضها يتعلق بالزمن وبعضها بالجهة، والأمر نفسه مع الحدود؛ حيث تذكر معها مجموعة معلومات (مثل : الإفراد، التثنية، التذكير ...) تسهم في صياغته فيما بعد، فالمخصصات بهذا، مؤشرات لخصائصها الصرفية التركيبية[13].

والنّاظر في هذه المخصّصات يجدها تتنوع وتتعدّد بحسب نوع المخَصَّص الذي قد يكون حدًا أو محمولاً أو حملاً، وقد تحدّث المتوكّل عن هذه المخصّصات في مرحلة ما قبل المعيار في كتب متفرقة، ثم أعاد تجميعها والتدقيق فيها في مرحلة المعيار، وبالتحديد في كتابه (قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية بنية المكونات أو التمثيل الصرفي التركيبي)[14]، والجديد في هذه المرحلة أنه صار ينظر إلى الجملة على أنها مكوّنة من عناصر أساس ثلاثة: الحمل والقضية والقوة الإنجازية؛ ويتكون الحمل، في حد ذاته، من ثلاثة عناصر أو حمول فرعية وهي: الحمل النووي، والحمل المركزي، والحمل الموسع، وتقوم بين عناصر الجملة هذه علاقات سلّميّة؛ إذ إن كل عنصر يعد إطاراً يدمج فيه العنصر الذي يسفله، فالحمل النّووي يدمج في إطار الحمل المركزي، والحمل المركزي يدمج في إطار الحمل الموسع، والحمل الموسع يدمج بدوره في إطار القضية التي تدمج في إطار القوة الإنجازية، وينتقل من مستوى إلى المستوى الذي يعلوه عن طريق إضافة مخصّص ولاحق (أو مجموعة من اللواحق) إلى عنصر نواة، وفقا للبنية العامة (8): 8- [مخصص، نواة، لاحق][15]، وسنكتفي ههنا بإيراد مخصّصات المرحلة ما قبل المعيار المتعلقة بالحمل والمحمول والحدود، وبيان كيفية التمثيل لها، وكيفية تحولها من مخصصات إلى محددات.

3- المخصّصات في نظرية نحو اللغة العربية الوظيفي:

ذكرنا سابقا أن المخصّصات تتنوّع بحسب المخصَّص فهناك مخصّصات تتعلّق بالحمل وهناك مخصّصات تتعلّق بالمحمول وأخرى تتعلّق بالحدود، وهو ما نوضّحه في النّقاط الآتية:

3-1- **المخصّصات المتعلّقة بالحمل**[16]: فُرّق في مرحلة ما قبل المعيار بين الحمل النّووي والحمل الموسّع على أساس أنّ الحمل النّوويّ هو نتاج محمول وموضوعات واجبة الذّكر تورد معه، أمّا الحمل الموسّع فينتج من تطبيق قواعد توسيع الأطر الحمليّة التي يتمّ بموجبها إضافة حدود لواحق (satellites) كالحدّ الزّمان والحدّ المكان والأداة وغيرها إلى الإطار الحمليّ

[12] – أحمد المتوكل، **الوظيفة والبنية مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية**، ص103.

[13] – أحمد المتوكل، **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي**، ص33.

[14] – ينظر: أحمد المتوكل، **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية بنية المكونات أو التمثيل الصرفي التركيبي**، من ص45إلى 120.

[15] – أحمد المتوكل، **آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي**، ص11-12.

[16] – من المعلوم أنّ مخصصات الحمل يتم تحديدها "في مستوى البنية الوظيفيّة، إذ إن تحديد هذا الضرب من المعلومات يرتبط غالبا بشروط مقامية" (أحمد المتوكّل، **الجملة المركّبة في اللّغة العربيّة**، ص129.)، ولكنّ البحث ذكرها ضمن معطيات البنية الحملية جمعا لها مع مختلف المخصصات الأخرى.

النّووي[17]، لكنّ هذا التّفريق بين الحمل النّووي والحمل الموسّع لم يبن عليه تفريق بين المخصّصات اللاّحقة للنّوعين، بل كان الكلام يدور حول مخصّص واحد يلحق الحمل هو المخصّص الحمليّ فما هو هذا المخصّص؟ وماذا يخصّص يا ترى؟

حصر **المتوكّل** هذا المخصّص في القوّة الإنجازيّة التي تلحق الجملة والتّوابع التي تواكب تلك القوّة[18]، وحتى يُدرك المقصود بالقوّة الإنجازيّة ينبه إلى أنّ "حمولة الجمل الدّلاليّة في اللّغات الطّبيعية دلالتان: دلالة قضوية ودلالة إنجازيّة. الدّلالة القضويّة (أو المحتوى القضوي) هي مجموع دلالات مكونات الجملة مضمومة حسب العلائق السّلّميّة القائمة بين هذه المكونات، فالدّلالة القضويّة للجملة (38) (38- أكل الضيوف ثريدًا) حاصلة بضمّ دلالات المكونات (أكل) و(الضيوف) و(ثريدًا)، أمّا الدّلالة الإنجازيّة (أو القوة الإنجازيّة في اصطلاح فلاسفة اللغة العادية) فهي الفعل اللّغوي المواكب لإنجاز الجملة. وتكون الدّلالة الإنجازيّة إما إخبارًا ... أو سؤالاً... أو وعداً ... أو غير ذلك. ثمة حالات تحمل فيها الجملة دلالتين إنجازيّتين اثنتين: الدّلالة الإنجازيّة الحرفيّة المدلول عليها بصيغة الجملة ذاتها و الدّلالة الإنجازيّة (المستلزمة) حواريا؛ أي الدّلالة التي تواكب الجملة بمقتضى مقام التّخاطب. بعبارة أخرى ثمة حالات يحصل فيها، بإنجاز جملة ما، فعلان لغويّان اثنان: فعل لغوي مباشر (الفعل اللغوي المطابق لصيغة الجملة) وفعل لغوي غير مباشر أي الفعل اللّغوي المستخلص من المقام"[19]. وبناء عليه، فالقوّة الإنجازيّة هي المعلومة التي يريد المتكلّم إيصالها إلى المتلقّي، ويمثل لها في مستوى البنية الحمليّة بواسطة مخصّص الحمل، ومخصّص الحمل هو المؤشّر الذي يرد ذكره في مستوى البنية الحمليّة ليدلّ عليها. لكن كيف يمثّل لهذا المخصص؟

عرض **المتوكّل** عدّة اقتراحات (اقتراح روس، اقتراح جونك، ...)[20] رأى أنّها لم تبلغ درجة التّمثيل الكافي الذي يُطمح إليه، ذلك أنّ من متطلّبات التّمثيل الكافي الاستجابة للمبادئ المنهجيّة الآتية[21]:

1. التّمثيل للقوّتين الإنجازيّتين الحرفيّة والمستلزمة مقاميًّا.
2. التّمثيل للعلاقة بين القوّتين الإنجازيّتين .
3. التّلازم والمبادئَ المنهجية للنحو الوظيفي.

وفي ضوء هذه المبادئ اقترح أن يمثّل في النحو الوظيفي للدّلالة/ القوّة الإنجازية بالشّكل التالي[22]:

أ- يرمز بصفة عامّة، إلى الدّلالة الإنجازيّة، بمخصّص الحمل الذي يأخذ شكل أحد هذه المؤشّرات: (خب) إخبار، (سه) سؤال، (مر) أمر ...

---

[17] – ينظر: أحمد المتوكّل، **دراسات في نحو اللّغة العربيّة الوظيفي**، ص29.

[18] – ينظر: أحمد المتوكّل، **الجملة المركبة في اللّغة العربيّة**، ص 32.

[19] – المصدر نفسه، ص16.

[20] – ينظر: أحمد المتوكّل، **دراسات في نحو اللّغة العربيّة الوظيفي**، ص110، وما بعدها.

[21] – المصدر نفسه، ص116.

[22] – أحمد المتوكّل، **الجملة المركبة في اللّغة العربيّة**، ص17-18.

ب- حين لا يواكب المحتوى القضويّ للجملة إلّا دلالة إنجازيّة حرفيّة يرمز لهذه الدّلالة بمخصّص حمل بسيط (مخصص واحد).

ج- أمّا حين يواكب المحتوى القضوي للجملة دلالة إنجازيّة حرفيّة ودلالة إنجازيّة مستلزمة مقاميًا فإنّه يرمز إلى هاتين الدّلالتين بمخصّص حمل مركب (أي بمخصّصين).

ج- ثمّ يتمّ إدماج (مصدري) في صدر الحمل في مستوى البنية المكونيّة، طبقا لقيمة المخصّص المرموز إليها في مستوى البنية الوظيفيّة، وتضطلع بهذا الإدماج إحدى مجموعات قواعد التّعبير.

ويمكن، للتّوضيح، أخذ المثال الآتي: (أَوَ لطم خالد هندا؟!) حيث يمثّل له بعده حاملا لقوتين إنجازيّتين، قوّة إنجازيّة حرفيّة (الاستفهام)، وقوة إنجازيّة مستلزمة (الإنكار) كما يلي:

[سه[نك [لطم ف (ع1 ذ س1 :خالد (س1)) منف (ع1ث س2: هند (س2)) متق]]]؛ حيث يشير (سه: الاستفهام، نك: إنكار).

فهذه الجملة تتضمّن مخصّصين، مخصّصا مواكبا لنمط الجملة هو الاستفهام، ومخصّصا يفهم مقاميّا هو الإنكار.

- **توابع مخصّص الحمل**: هي مجموعة مكوّنات يتحدّد مدلولها إذا ربطت بالقوّة الإنجازيّة المواكبة للحمل، أو هي عبارات "تقوم بدور إعطاء تحديدات إضافية تتعلّق بكيفيّة إنجاز الفعل اللّغويّ المواكب للجملة أو القصد من إنجازه، أو ما يتوقّف عليه إنجازه من شروط أو زمن إنجازه أو مكانه"[23]، وهذا يعني أنّ "الحمولة الإنجازية شقّان: مخصّص ولواحق"[24]، مثال ذلك: (بصراحة، أنا لم أكن صادقا معك)، فكلمة (بصراحة) متعلّقة بالقوّة الإنجازيّة الإخبار لا بالمحمول، إذ يمكن تعليق (بصراحة) بالفعل الإنجازي، فنقول: (أخبرك بصراحة)، ولا يمكن تعليقها بمحمول الجملة التي ترد بعده. وقد دلّل **المتوكّل** على أنها تابع من توابع المخصّص بـ[25]:

1. أنها ليست حدودا من حدود الحمل، إذ لا يقوم بأيّ دور في تخصيص دلالة المحمول.
2. وأنها لا تحدّد معنى الحمل ككلّ.
3. وأنها متعلّقة بالقوّة الإنجازيّة المواكبة للحمل.

ويمثّل لها كالآتي[26]: [مخصِّص[حمل]لاحق المخصِّص].

3-2- **مخصّص المحمول**: ينظر إلى المحمول في النّحو الوظيفيّ على أساس أنّه يدلّ على واقعة، ولاشكّ أنّ هذه الواقعة ليست حدثا معزولا، ولذلك يجب أن ينظر إلى زمن تحقّقها وإلى كيفيّة تحقّقها والتّكوين الدّاخليّ لها لمن رام فهم عناصرها

[23] - أحمد المتوكّل، **آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي**، ص62.

[24] - أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص114.

[25] - أحمد المتوكّل، **الجملة المركّبة في اللّغة العربيّة**، ص33.

[26] - هذا التمثيل مستوحى من البنية العامة التالية: [ع[نواة]&]. أحمد المتوكّل، **آفاق جديدة في نظرية النّحو الوظيفي**، ص94.

ومكوّناتها، وفي ضوء هذين الوسيطين (الزّمن، والتّكوين الدّاخلي) تتمّ صياغة المحمول (صيغة المضارع، صيغة الماضي، اسم ورابط ...) في مستوى البنية المكونيّة وفق قواعد مخصوصة تعرف بقواعد صياغة المحمول، مستثمرة المعلومات الجزئية (التي يتمّ إدراجها في مستوى البنية الحمليّة) التي تصفها وتحدّد تكوينها والتي تسمّى بمخصصات المحمول.

وبناء عليه، فزمن الواقعة مخصّص من مخصّصات المحمول، والتّكوين الدّاخلي للواقعة مخصّص آخر كذلك يسمّي **المتوكّل** الأول المخصّص الزمّاني ويسمّي الثّاني المخصّص الجهي، موردا أنّ تحديد صيغ المحمول الفعلي والمحمول غير الفعلي تتفاعل في تحديده الوسائط الثّلاثة الآتية[27]:

1. صيغة الجملة (الإثبات أو النّفي)
2. والتخصّيص الجهي
3. التخصيّص الزمني.

لفهم هذه الوسائط جيّدا، يجدر بنا الإجابة عن هذه الأسئلة: ما هي أنواع مقولة الزّمن؟ وما هو مرتكز التّمييز بين هذه الأنواع؟ وما هو الفرق بينه وبين الجهة؟ وكيف يمثّل لهما في مستوى البنية الحمليّة؟

يعتمد **المتوكّل** في تحديده للزّمن والجهة على الرّؤية التي قدّمها (**كمري**)، فالزّمن "مقولة تربط وقت تحقّق واقعة ما ... بوقت آخر يشكل المرجع (Reference time) ويكون الوقت المرجع هذا، في الغالب، وقت التكلم"[28] أمّا الجهة فهي "المقولة التي تحدّد التّكوين الدّاخليّ (internal temporal constituency) للواقعة"[29].

ومن خلال هذين التّعريفين للزّمن والجهة يمكن أن نستشف أنّ الفرق بينهما يكمن في أنّ الزّمن "يحدّد وقت تحقّق الواقعة بالنّسبة للوقت المرجع الذي يغلب أن يكون وقت التّكلم، في حين أنّ المقولة الثّانية [الجهة] تحدّد التّكوين الزّماني الدّاخلي لنفس الواقعة، فالزّمان والجهة إذن مقولتان متباينتان"[30].

سنحاول عرض كلّ مخصّص على حدة، مع بيان كيفيّة التّمثيل لكلّ واحد منهما في مستوى البنية الحمليّة:

أ- **مخصّص الزّمن**: لتحديد الزّمن الذي يواكب الواقعة اعتُمد وقت التّكلم مرجعا يُمَيَّز به بين مختلف المقولات الزمنيّة "فالواقعة تتحقّق أثناء التّكلّم أو قبل التّكلّم أو بعده، فزمن تحقّقها في هذه الحالات على التّوالي، إمّا (حاضر) أو (ماض) أو (مستقبل)"[31]، أي إنّ الواقعة تكون في الزّمن الحاضر إذا كان وقت تحقّقها يلابس أو يقرن بوقت التّكلّم، وتكون في الزّمن الماضي إذا كان وقت تحقّقها سابقا لوقت التّكلّم، وتكون في الزّمن المستقبل إذا كان وقت تحقّقها يقع بعد زمن التّكلّم.

---

[27] – أحمد المتوكّل، **من قضايا الرابط في اللّغة العربيّة**، ص16.
[28] – أحمد المتوكّل، **من قضايا الرابط في اللّغة العربيّة**، ص22.
[29] – المصدر نفسه، ص22.
[30] – المصدر نفسه، ص22.
[31] – أحمد المتوكّل، **الجملة المركبة في اللّغة العربيّة**، ص13.

وكمثال على هذا يمكن أخذ الجمل التّالية المتّفقة في المحتوى القضويّ والقوّة الإنجازيّة، والمختلفة في مقولة الزّمن هذه الجمل هي: أ- كتب الطّفل رسالة ب- يكتب الطّفل رسالة ج- سيكتب الطّفل رسالة.

حيث يلاحظ أنّ الجملة (أ) "تموقع ... حدث الكتابة في الماضي بالنّظر إلى لحظة التّلفّظ خلافا للجملة (ب) التي تموقع الحدث باعتباره موافقا لزمن التّلفّظ بالجملة، أمّا الجملة (ج) فتموقع الحدث في المستقبل بالنّظر إلى لحظة التّلفّظ، ونرى أنّ الجمل ... تقتسم المحتوى القضويّ نفسه (وهو كتابة الطّفل رسالة) ولا تقتسم الموقعة الزّمنيّة لهذا المحتوى، فهاته الجمل كلّها تتضمّن الحدث نفسه إلا أنّ كلا منها تمنحه موقعا مختلفا بالنّظر إلى لحظة التّلفّظ (أو زمن الإخبار)"[32] .

ويضيف **المتوكّل** إلى مقولات الزّمن السّابقة مقولة الماضي المطلق ومقولة الماضي النّسبي؛ على أساس أنّ الماضي المطلق هو أن تتحقّق الواقعة في زمن سابق لزمن التكلّم دون قيد، أمّا الماضي النسبي فهو أن تتحقق الواقعة في زمن سابق لتحقق واقعة أخرى مثل: (سافر خالد إلى مراكش وكان قد اتفق مع عمرو على اللقاء هناك) فالمحمول (اتفق) مخصّصه الزّمني هو الماضي النّسبي (وذلك بالنّظر إلى المحمول سافر)[33].

ب- **مخصّص الجهة**: إنّ النّاظر في التّكوين الزّماني الدّاخلي للواقعة يجده تامّا (perfective) أو غير تامّ (imperfective). وتمامها يعني أنّها لا تتجزّأ بل تشكّل كلاًّ يتحيّز في زمن مخصوص وهذا الزّمن عادة ما يكون الماضي بنوعيه المطلق والنّسبي[34]، أمّا عدم تمامها فمعناه تجزّؤها وتفرّعها (أو بعبارة النّحاة العرب المتقدّمين: يدلّ على حركة الحدث)، وتجزّؤها هذا قد يكون بتكرارها أو استغراقها أو الشّروع فيها، أو مقاربتها أو تدرجها ...[35].

يعبّر عن الوقائع "غير التّامة المتكرّرة والمعتادة والمستغرقة والمتدرّجة بصيغة المضارع مجرّدة إذا كانت متحيّزة في الزّمان الحاضر، وبها ملصقة بها صرفة دالة على الاستقبال إذا كانت متحيّزة في الزّمان المستقبل، وبها مضافا إليها فعل مساعد إذا كانت متحيّزة في الزّمان الماضي. أمّا الوقائع (غير التامة) المشروع فيها والمستمرة والمقاربة فيعبّر عنها بمحمول مركّب مكوّن من فعل مساعد وصيغة المضارع أو فعل مساعد ومحمول اسميّ أو صفيّ"[36].

مثال ذلك: (1- شرع الأستاذ يشرح الدّرس)، (2- ما زال خالد يكتب الرّوايات). ففي المثال الأوّل الواقعة (يشرح) مشروع فيها وهي غير تامّة، وفي الثّاني الواقعة (يكتب) مستمرّ فيها وهي غير تامّة كذلك.

ويجب أن يعلم أنّ هذين المخصّصين غير مفصولين "حيث تتفاعل المقولتان الجهة والزّمان في تحديد صيغة المحمول"[37]، ولذلك فإنّه حين يمثّل لهما لابدّ أن يمثّل لهما بشكل يكونان فيه غير مفصولين، وقد اقترح **ديك** أن يمثّل لهذين المخصّصين

---

[32] – عبد المجيد جحفة، **دلالة الزّمن في العربيّة (دراسة النّسق الزّمني للأفعال)**، (المغرب: دار توبقال للنشر، ط1، 2006)، ص106.

[33] – ينظر: أحمد المتوكّل، **من قضايا الرّابط في اللّغة العربيّة**، ص ص23 - 24 .

[34] – المصدر نفسه، ص26.

[35] – المصدر نفسه، ص27.

[36] – أحمد المتوكّل، **من قضايا الرابط في اللّغة العربيّة**، ص31.

[37] – المصدر نفسه، ص30.

وفق البنية العامّة التّالية[38]: [Ω T ↓ (س1) (س2) ... (س ن)]، حيث: Ω : المخصّص الجهي، T: المخصّص الزّماني، ↓: المحمول.

ويأخذ كلّ منهما قيمة كالآتي:

1- Ω {تا ،غ تا}، غ تا{متك، مستغ، معت، شع، مقا، سمر}، غ تا شع {سر، قع}.

2- T {مض، حض، مق} مض {مط، نس}.

حيث: تا= تاما، غ تا= غير تام، متك= متكررا، مستغ= مستغرقا، معت= معتادا، شع= مشروعا فيه، مقا= مقاربا، سمر= مستمرا، سر= مسترسلا، قع= منقطعا، مض= ماضيا، حض= حاضرا، مق= مستقبلا، مط= مطلقا، نس= نسبيا.

ويتمّ إدراج هذين المخصّصين في مستوى البنية الحمليّة للجمل الآتية كما يلي:

1-كتب خالد الرّسالة 2- كان كتب خالد الرّسالة 3-كان خالد يكتب الرّسالة 4- مازال خالد يكتب الرّسالة 5- شرع خالد يكتب الرّسالة.

1-[تا[مض مط[ك .ت.ب{فَعَل}ف (ع س1: خالد (س1)) منف(ع س2:رسالة(س2)منف]]]

2-[تا[مض نس[ك.ت.ب{فَعَل}ف (ع س1:خالد(س1)) منف(ع س2: رسالة (س2)منف]]]

3-[غ تا[مض[ك.ت.ب {فعل}ف (ع س1:خالد(س1)) منف(ع س2: رسالة (س2)منف]]]

4- [غ تا سمر [مض [ك.ت.ب {فعل}ف (ع س1: خالد(س1)) منف(ع س2: رسالة (س2) منف]]].

5- [غ تا شع [مض [ك.ت.ب {فعل} ف (ع س1: خالد (س1)) منف (ع س2: رسالة (س2) منف]]][39].

ومن هذا التّمثيل وهذه الأمثلة يتأكّد أنّ المقولات الجهيّة والزّمانيّة تتفاعل "في تحديد صيغ المحمول في اللّغة العربيّة يرد المحمول الفعليّ بصيغة الماضي مجرّدة إذا دلّ على واقعة تامّة متحيّزة في الزّمان الماضي المطلق، وبنفس الصّيغة مضافا إليها الفعل المساعد (كان) إذا دلّ على واقعة (تامّة) متحيّزة في الزّمان الماضي النّسبي، ويرد بصيغة المضارع مجرّدة أو مضافاً إليها فعل مساعد في الحالات الأخرى، أمّا المحمول غير الفعلي (الاسم أو الصّفة) فيرد مضافاً إليه فعل رابط إذا دلّ على واقعة غير تامّة متحيّزة إمّا في الزّمان الماضي أو الزّمان المستقبل"[40]، والمقصود بالفعل الرّابط ههنا هو (كان)، وقد تضاف إليه "زمرة الروابط الدالة على الشروع المسترسل إلى المحمول غير الفعلي الدّال على واقعة غير تامّة مشروع في تحقيقها شروعا مسترسلا

[38] – ينظر:، المصدر نفسه، ص38.

[39] – أحمد المتوكّل، **من قضايا الرابط في اللّغة العربيّة**، ص44.

[40] – المصدر نفسه، ص52.

إذا كانت الواقعة متحيّزة في الزّمان الماضي أو الزّمان المستقبل"[41]، وقد تضاف إليه "زمرة الرّوابط الدّالة على الاستمرار إلى المحمول غير الفعليّ الدّالّ على واقعة غير تامّة مستمرّة إذا كانت هذه الواقعة متحيّزة في الزّمان الماضي أو الزّمان الحاضر أو الزّمان المستقبل"[42].

3-3- **مخصّصات الحدود**: عرّف **المتوكّل** هذه المخصّصات بأنها "كلّ عنصر يقوم بدور تعديد أو تسوير أو تعيين ما يحيل عليه الحدّ، أي الذّات (أو مجموعة الذّوات) التي يدلّ عليها الحدّ"[43]، وقد حصرها في خمسة مخصّصات، ناظرا إلى الصّور التي يمكن أن يكون عليها فـ "مخصّص الحدّ يمكن أن يكون تعريفا أو تنكيرًا، تعميما أو تخصيصًا، سورًا أو عددًا أو إشارة"[44]، وأضاف في موضع آخر مخصّص الجنس، لتصبح عدد المخصّصات المعتمدة في نحو اللّغة العربيّة الوظيفي ستّة.

وإذا كانت البنية العامّة لتمثيل الحدود هي: (لا س ي 1ي (س ي): 2ي (س ي): ... ي‌ن (س ي)) ن ≤ 1، وأنّ (لا) تشكّل المخصّصات التي يمكن أن تلحق حدًّا من الحدود، فإنّ القيم التي يمكن أن تأخذها (لا) هي: لا= {ع/ك، م/ ص، ذ/ ث، سو، عد، شا}، حيث: ع= تعريفا، ك= تنكيرا، م= تعميما، ص= خاصّا، ذ= ذكرا، ث= أنثى، سو= سورا، عد= عددا، شا= إشارة[45]. وسيحاول البحث عرض وجهة نظر النّحو الوظيفي المتعلّقة بهذه المخصّصات، وأهمّ خصائصها وكيفيّة التّمثيل لها.

أ- **مخصّص التّعريف/ التّنكير**: تحديد مفهومي التّعريف والتّنكير مرهون بمعرفة إحالة الحدّ، وإحالة الحدّ يعتمد في تحديدها على المخزون المعلوماتي للمخاطب حول ذلك الحدّ المقصود، وإذا كانت الإحالة إحالتين؛ إحالة تعيين وإحالة بناء، فإنّ إحالة التّعيين تكون في الحدود المعرّفة وإحالة البناء تكون في الحدود المنكّرة.

وقد ضبط **المتوكّل** مفهومي هذين المصطلحين (التّعريف والتّنكير)، نقلاً عن **ديك**، على أساس أنّ الحدّ المعرف حدّ يدلّ على ذات متوافرة في مخزون المخاطب الذّهني (يعرفها المخاطب مستحضرًا ما تحيل عليها استحضارًا عينيًا)، وأنّ الحدّ المنكّر حدّ يحيل على ذات "غير متوافرة لدى المخاطب حين زمن التّكلم، ويطلب المتكلّم منه أن يتصوّرها ويبنيها ثم يضيفها إلى مخزونه الذّهنيّ"[46].

والمعارف في العربيّة (التي تحيل على معيّن) تشمل الضّمائر (ضمائر الشّخص)، وأسماء الأعلام والمعرّف بالألف واللاّم، والمضافَ إلى ضميرٍ أو معرّفٍ بالألف واللاّم[47]، كما تشمل اسمي الإشارة والموصول إذا وردا حدّين مستقلّين، أمّا إذا وردا

---

41 – المصدر نفسه ، ص47.

42 – المصدر نفسه، ص48.

43 – أحمد المتوكّل، **الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية ...)**، ص36.

44 – أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكونات ...)**، ص157.

45 – ينظر: المصدر نفسه، ص156.

46 – المصدر نفسه، ص134.

47 – ينظر:أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكونات ...)**، ص159-160.

ضمن حدّ فلا بدّ أن يكون هذا الحدّ معرّفاً، فلا يسوغ ورود اسم إشارة مع نكرة، وكذلك لا يسوغ ورود اسم موصول مع حدّ يحمل مخصّص النّكرة، ذلك أنّ الإشارة تشكّل "في الواقع جزءًا من عمليّة إحالة التّعيين؛ إذ إنّها ... تحديد لمكان المحال عليه، فهي، بهذا المعنى، وسيلة تعين المخاطب على التعرّف على ما يحيل عليه الحدّ، لهذا الترابط بين الإشارة وإحالة التّعيين يشترط في الحدّ المتضمّن للإشارة أن يكون معرّفاً (محيلاً إحالة تعيين لا إحالة بناء)"[48]، والأمر نفسه مع الاسم الموصول الذي يرد مقيّدًا، ولا يقيّد إلاّ معرفة.

حيّز التّعريف والتّنكير: إذا كان هناك حدّ معرّف أو منكّر فإنّ "التعريف ينصبّ على المقيّدات الصّفيّة انصبابه على المقيّد الاسميّ الأوّل، وكذلك التّنكير"[49] وهذا التّقييد قد يكون وفق علاقة إدماج أو تتابع أو عطفٍ، وإذا ورد اسم بغير هذه العلاقات فإنّه لا ينصبُّ عليه ما ينصبُّ على المقيّدات، من ذلك العناصر غير المقيّدة (البدليّة تخصيصًا) وعناصر الإضافة غير المباشرة (الإضافة بواسطة). وتعليل هذا أنّها صارت تشكّل حدًا مستقلاً لا مكوناً من مكونات ذلك الحدّ، ويمكن إعطاء مثال تتّضح به المسألة جيّداً:

1- مثال العنصر الذي يشكل بدلاً لا مقيّداً: (جاءني رجلٌ، الذي كان يرتدي جلباباً أمس)، فالحدّ الموصولي (الذي كان يرتدي جلباباً) لا يمكن عدّه مقيداً، بل هو عنصر مستقلّ يوضّح الحدّ (رجلٌ). 2- مثال الإضافة غير المباشرة: (قرأت مقالاً للنّاقد)، حيث يُلاحظ أنّه في "مثل هذه التراكيب لكلّ من عنصري الإضافة إحالته الخاصة به"[50] وأحدهما نكرة (مقالاً) والآخر معرفة (للنّاقد).

- **تمثيل مخصّصي التّعريف والتّنكير**: للتّمثيل لهذين المخصّصين يجب مراعاة المعطيات السّابقة حيث:

1- إذا كان مخصّص التّعريف منصبًّا على الحدّ برمته يمكن أن يؤشّر للتّعريف والتّنكير مع كلّ عنصر من عناصر الحدّ، ويمكن أن يؤشّر له في مخصّص الحدّ ككل، سواء كانت العلاقة بين عناصر الحدّ علاقة تتابع كما هو الحال في مثل: (جاء الشّيخ الكبير)، حيث يمكن أن يمثّل لمخصّصي التّعريف والتّنكير للحدّ (الشّيخ الكبير) كما يلي[51]: 1- (ع1 س ي (ع1 س ي: شيخ س): (ع1 س ي: كبير ص)) أو 2- (ع1 س ي: شيخ س: كبير ص).

أم كانت العلاقة بين عناصر الحدّ علاقة إدماج كما هو الحال في مثل: (قرأت كتاب زيد)، ويمكن التّمثيل له كالآتي: ((ع1ذ س ي: كتاب س (س ي)) (ع1ذ س ح: زيد (س ح)).

---

[48] - المصدر نفسه، ص170.

[49] - المصدر نفسه، ص 158.

[50] - المصدر نفسه ، ص160.

[51] - ينظر: أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكونات ...)**، ص160-161.

2- حين تتباين مخصّصات كلّ حدّ، يؤشّر لكلّ عنصر بمخصّصه الخاصّ به، مثال ذلك: (قرأت مقالا للنّاقد) فالمقال مخصّصه نكرة، والنّاقد مخصّصه معرفة، ومن ثمّة يذكر كلّ مخصّص مع ما يناسبه، كما يلي: (ك1 س ي: (ك س: مقال س) (ع1 س ح: ناقد س))[52].

ب- **مخصّص العموم/ الخصوص**: حدّد **المتوكّل**، نقلا عن **ديك**، العامّ بأنّه الحدّ الذي يحيل على أيّ وحدة من المجموعة التي يدلّ عليها، دون تخصيص لوحدة بعينها، وفي المقابل أورد أنّ الخاصّ هو الذي يحيل على وحدةٍ معيّنةٍ من المجموعة التي يحيل عليها ذلك الحدّ، أي هناك تخصيص لوحدة بعينها[53].

والذي يسعف على التّمييز بين الخاصّ والعامّ[54]:

1- السّياق اللّغوي الذي يرد فيه ذلك الحدّ، فلو قلت مثلاً: (أ- أريد أن أقرأ كتاباً ب- قرأت كتاباً) فلا شكّ أنّ بين الحدّين (كتاباً) في الجملتين اختلافًا من حيث العموم والخصوص، حيث يحيل في الجملة (أ) على عامّ (أي على أيّ وحدة من المجموعة التي يدلّ عليها لفظ (كتاب)) أمّا في (ب) فيدلّ على أنّ المقروء كتاب معيّنٌ واحدٌ وإن لم يعرفه المتلقّي، والذي يدلّ على هذا هو السّياق اللّغوي الذي ورد فيه لفظ (كتاب).

2- ذكر **المتوكّل** قرينة لفظية يمكن اعتمادها للتّمييز بين ما يدل عليه الحدّ من خصوص أو عموم، هذه القرينة مفادها أنّ الأداة (أيّ) "تدخل على الحدّ النّكرة ... شريطة أن يحيل هذا الحدُّ على عامٍّ"[55]، فالحدّ العام يقبل دخول (أيّ) عليه بخلاف الحدّ الخاص فإنّه لا يقبلها مثال ذلك الفرق بين: (1- أَكْرِمْ طَالِبًا 2- أكرمت طالباً). فالطّالب الأوّل عام لقبول دخول (أيّ) عليه، والآخر خاصّ لعدم قبول دخول (أيّ) عليه.

لكن، ما هو الفرق بين العامّ والخاصّ والمعرفة والنّكرة؟ نبّه **المتوكّل** إلى أنّ الحدّ العام "يمكن أن يرد ... نكرة كما يمكن أن يرد معرفة (= حين تدخل عليه الألف واللّام التي للجنس) ... كذلك الأمر بالنسبة للحدّ الخاصّ حيث يمكن أن يرد نكرة أو معرفة: (أ- ينشر خالد مقالا يعرض فيه للوضع الاقتصادي، ب- ينشر خالد المقال الذي يعرض فيه للوضع الاقتصادي)"[56] ومن ثمة فالفرق بينهما يكمن في:

1. أنّ هذين المخصّصين مختلفان، ومن ثمة فإيراد أحدهما لا يلغي الآخر.
2. يكمن الخّاص في المعارف التي تعريفها بالألف واللاّم، أمّا في النكرات فيستفاد من السّياق.

---

[52] - ينظر: المصدر نفسه، ص162.
[53] - المصدر نفسه، ص165.
[54] - ينظر: المصدر نفسه، ص165.
[55] - أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكونات ...)**، ص168.
[56] - المصدر نفسه، ص 186.

3. ويكمن العام في الألفاظ النّكرات عموماً، وقد يرد في الألفاظ المعرفة بالألف واللاّم التي للجنس (والتي هي قريبة من النّكرة).

- **تمثيل مخصّص العموم/ الخصوص**: ذكر البحث أنّ لهذين المخصّصين أحقيّة التّميّز عن بقيّة المخصّصات، وتكمن أهميّة التّمثيل لهذين المخصّصين، في نظر **المتوكّل**، وفق نظرة عامّة (لأن الأمر لا يقصر على اللّغة العربيّة وحدها)، في جوانب عديدة، من أهمّها[57]:

1. يسهم التّمثيل لهما في إزالة الالتباس الذي يلحق بعض الحدود مثل: (ستتزوج هند مصرياً) ويكمن الالتباس في أنّ الحدّ (مصرياً) يحيل "على أيّ شخص يحمل الجنسيّة المصريّة وعلى شخصٍ بعينه من صفاته أنّه مصريّ الجنسيّة"[58]، ولإزالة هذا الالتباس لابدّ من التّمثيل لهذا الحدّ بمخصّصين في بنيتين تحتيّتين اثنتين يؤشّر في إحداهما للعموم وفي الأخرى للخصوص كما يلي: - (م ن ذ س ي: مصري س ي)، - (ص ن ذ س ي: مصري س ي)[59].
2. من اللّغات ما يميّز بين بعض الضّمائر على أساس ثنائيّة عامّ/ خاصّ.
3. ثمة لغات كالفرنسية تختلف فيها صيغة المحمول (indicative/ subjunctive) وفقا لهذين المخصّصين، إلى غير ذلك من الأسباب التي يقدّمها علماء النّحو الوظيفيّ لتبرير إدراج هذا المخصّص.

ج- **المخصّص العدديّ**: ينظر إلى الحدّ في التّمثيل التّحتي (المنطقي الدّلاليّ) بمعزل عن معدّدات ظاهرة سطحيّاً بل يتمُّ التّمثيل لها بواسطة مخصّص يتحقّق في مستوى البنية المكوّنيّة في "مفردات قائمة الذّات كأسماء الأعداد (ثلاثة) و(أربعة) و(خمسة) ... ولواصق تلحق بالاسم المعدّد كلاصقة المثنى ولاصقة جمع المذكر السالم مثلاً "[60].

أورد **المتوكّل**، مركّزاً على الجموع المعروفة في العربيّة (جمع التّكسير، جمع المذكّر السّالم، جمع المؤنّث السّالم)، أنّ اللّغة العربيّة تسخّر وسيلتين للدّلالة على العدد هما: "وسائل معجميّة ووسائل صرفيّة؛ يقصد بالوسائل المعجميّة ما أسماه النّحاة القدامى (جموع التّكسير)، وبالوسائل الصّرفيّة اللّواصق اللّواحق، وهي نون المثنى كما في (مسلمان /مسلمين)، ونون الجمع المذكر (مسلمون/مسلمين) ولاحقة جمع المؤنّث كما في (مسلمات)، فيما يخص الوسائل المعجمية فإنّ أورد إوّالية تتيحها نظرية النحو الوظيفي للتمثيل لها هي قواعد تكوين المحمولات باعتبار جموع التكسير عمليّة اشتقاقيّة أكثر منها عمليّة صرفيّة"[61].

وبناء على هذه المعطيات يمكن تصوّر أنواع المخصّصات العدديّة كالآتي:

---

[57] - ينظر: المصدر نفسه، ص ص167- 168.

[58] - أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (البنية التحتية ...)**، ص 143.

[59] - ينظر: أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (البنية التحتية ...)**، ص143.

[60] - أحمد المتوكّل، **الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية ...)**، ص36.

[61] - أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكونات ...)**، ص173.

1- الحدّ الذي يدلّ على مفرد لابدّ أن يكون مخصّصه العدديّ دالّا على مفرد، ويمكن القول إنّ هذا المخصّص في العربيّة، صفري؛ ذلك أنه لا يظهر في شكل محدّد خاصّ على مستوى البنية المكونية، مثال ذلك: (رأيت رجلاً)، حيث يمثّل للحدّ (رجلاً) بالتّأشير للمخصّص العدديّ بالرّمز (1) الذي يدل على أنّ هذا الحدّ مخصّصه العدديّ هو المفرد (ك1ذ س ي: رجل س).

2- الحدّ الذي يدلّ على مثنّى يؤشّر له بإيراد مخصّص يدلّ عليه وهو (2). مثال ذلك: (رأيت مُسْلِمَيْنِ)، ويمثّل للحدّ (مسلمَيْنِ) كما يلي: (ك2ذ س ي: مسلم س). وتبقى إشكاليّة المفردات التي لا تنطبق عليها قاعدة المثنّى فلا شكّ أنّه يمثل لها داخل المعجم.

3- الحدّ الذي يدلّ على جمع (مذكّر سالم/ مؤنّث سالم) يؤشّر له بالمخصّص الذي يدلّ على الجمع وهو (ن) مثال ذلك: (المؤمنون إخوة)؛ حيث يمثّل للحدّ (المؤمنون) كما يلي: (ع ن ذ س ي: مؤمن)، (حيث ع تدلّ على أنّ الحدّ معرفة، ون تدلّ على الجمع).

4- الحدّ الذي يدلّ على جمع التّكسير يتمّ بناؤه واشتقاقه عن طريق (قواعد تكوين الجمع) ولا بدّ أن يؤشّر له بمخصص الجمع (ن) على مستوى البنية التّحتيّة، مثال ذلك: (جاء الرّجال) يمثل له كالآتي: (ع ن ذ س ي: رجال س) مع بقاء مفردة (رجال) على حالها، وذلك لأنّ جمع التّكسير يتمّ بناؤه في المعجم، ويبقى دور ذكر مؤشّر الجمع (ن) مبرّرا لوجود قواعد أخرى تستلزمه مثل مطابقة محمول الجملة للمبتدأ، ومطابقة المقيد الثاني للأوّل[62]، إلا أنّ هذا التّمثيل يوجب "التّفكير في مواضعة عامّةٍ تمنع من أن يعدَّ جمع التكسير مفرداً، وأن يتحقّق مخصّص الجمع صرفيّاً، تمنع من أن تولّد حدود من قبيل (الرجالون)"[63]، وتتمثل هذه المواضعة في القاعدة الاستثنائية التالية: يصبح تحقق المخصص العددي الجمع لاغياً بالنسبة للمقيد الأوّل في حدٍّ يكون مقيده الأوّل: "أ- مأخوذ من المعجم أو ب-خرجاً لقاعدة من قواعد تكوين المحمولات"[64].

5- هناك بعض الحدود (الحدود التي مخصّصها الجمع) قد يكون لها مخصّصان، مثال ذلك: (رأيت ثلاثة رجال وجاء خمسة مسلمين، والتقيت بعشر مؤمنات)، فهناك مخصّص الجمع (ن)، وهناك مخصّص آخر لهذا الجمع يتمثّل في هذه المفردات أسماء الأعداد (يسميها المتوكل العدد المحدّد أو العدد الترتيبي إن قام بدور الترتيب[65]) ويؤشر له بحسب العدد المذكور، وبذلك يمكن التمثيل للأمثلة السابقة كما يلي: (ثلاثة رجال) (ك3ن ذ س ي: رجال) ←

(خمسة مسلمين) (ك5ن ← س ي: مسلم)

(عشر مؤمنات) (ك10ن ← ث س ي: مؤمن)

[62] - أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكونات ...)**، ص178.

[63] - المصدر نفسه، ص178.

[64] - المصدر نفسه، ص 178.

[65] - ينظر: أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكونات ...)**، ص179.

غير أنّ **المتوكّل** يجعل هذا النّوع من المخصّصات (المحدّدة والتّرتيبيّة) مندرجاً ضمن الأسوار، فما هو مفهوم السّور؟ وما هي أنواعه؟ وكيف يتمّ التّمثيل له؟.

د- **المخصّص السّوري**: مصطلح السّور من المصطلحات المنطقيّة التي تحيل على "ضرب من العوامل التي تربط المتغيرات فتسمّى متغيّرات مربوطة مقابل المتغيّرات الحرّة أو غير المربوطة ... وقد تكون هذه المتغيرات موضوعات (أي أسماء دالة على الذوات) أو محمولات (مشتقات)"[66]، وتتمثّل هذه العوامل أساسا في كلّ ما يدلّ على عدد أو كمٍّ ما "يحيل عليه اسم ما بأي وسيلة من وسائل بيان الأعداد والكميّات"[67].

وعرّفه **المتوكّل** في مرحلة الجملة تعريفاً قاصرًا، حاصرًا إيّاه في ما دلّ على كمّيّة جزئيّة أو كليّة، معتمدًا في تعريفه هذا على المثال (الحدّ بالمثال)؛ يقول: "تعدّ أسوارًا المخصّصات التي تتحقّق في شكل المفردات التي من قبيل (كلّ) و(جميع) و(بعض)، وهي كما هو معلوم أسوار كليّة وأسوار بعضيّة"[68]، لكنّه ما لبث أن وسّع دائرتها، تبعا لـ**ديك**، لتشمل[69]:

1 - الأسوار التي تدلّ على الكليّة أو البعضيّة؛ مثل: كلّ، جميع، كافّة، بعض ...
2 - العدد المحدّد (cardinal numerals)؛ ويتمثّل في اسم العدد الذي يقوم بدور تحديد عدد المحال عليه، مثل: (رأيت أحد عشر كوكبًا).
3 - العدد الترتيبي (ordinal numerals)؛ ويتمثل في اسم العدد الذي يقوم بدور ذكر مرتبة المحال عليه، مثل: وصل رابع المتسابقين.

- **تمثيل المخصّص السّوري**: تمتاز المخصّصات السّورية بعدّة خصائص جعلت **المتوكّل** يجوّز إمكانين لرصدها وفي ضوء هذين الإمكانين يتمّ وضع التّمثيل الملائم لها (علما أنّه يختلف أحدهما عن الآخر حسب التّصوّر الذي تقدّمه كلّ إمكانيّة)، هذان الإمكانان هما :

أ -يمكن عدّها مقيّدات تتصرّف سطحا تصرّف المخصّصات.
ب -يمكن أن تعدّ مخصّصات ولكنّها تمتاز بقابليّتها (في بعض اللّغات كالعربيّة) لأن تنتقى رؤوسًا للمركّبات التي تتضمّنها[70].

ولتوضيح الأمر وما تجوّزه كلّ إمكانيّة نأخذ المثال الآتي: (جاء خمسة طلبة)؛ حيث يمثّل للحدّ (خمسة طلبة) كما يلي:

1 -حسب الإمكان الأوّل: (ع ن ذ س ي: خمسة: طلبة س)
2 -حسب الإمكان الثّاني (ع5ذ س ي: طلبة س)

---

[66] - شكري المبخوت، **توجيه النفي في تعامله مع الجهات والأسوار والروابط**، (لبنان: دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2009)، ص 85.
[67] - المرجع نفسه، ص87.
[68] - أحمد المتوكّل، **الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية ...)**، ص36.
[69] - ينظر: **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكونات ...)**، ص179.
[70] - ينظر: أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكونات ...)**، ص180.

من بين الخصائص التي جعلت **المتوكّل** يورد هذين الإمكانين[71]:

1 -هذا السّور أو العدد يتقدّم على الحدّ كما يجوز أن يتأخر عنه.

2 -أنهما يتصرّفان تصرّف رأس المركّب؛ حيث إنهما يحملان أداة التّعريف، والعلامة الإعرابيّة.

هـ- **مخصّص الجنس (مذكّر/ مؤنّث)** : يرى **ديك** أنّ مخصّص الجنس "سمة لازمة للاسم بحيث لا يمكن أن يؤشّر لها بواسطة مخصّص الحدّ"[72]، غير أنّ **المتوكّل** يرى ضرورة التّأشير لسمة الجنس (في بعض اللّغات كالعربيّة) مبرّرًا هذه الضّرورة بما يلي[73]:

أ -ليس التّقابل بين المذكّر والمؤنّث معجمياً (مثل: امرأة/ رجل، ولد/ بنت ...) دائماً بل قد يكون صرفيًّا (استنادًا إلى لاحقة معيّنة) مثل: (طالب/ طالبة، مدرّس / مدرّسة ...).

ب - ارتباط بعض المخصّصات بمؤشّر مخصّص الجنس، كمخصّص العدد، (جمع المذكّر السّالم والمؤنّث السّالم) فإذا لم يؤشّر لهذا المخصّص فإنّه يمكن أن يتولّد أحدهما مع أنّه غير مقصود.

ت - تتمّ المطابقة بين مقيّدات الحدّ، وبين المحمول وفاعله اعتمادًا على مؤشّر هذا المخصّص، ولا يمكن رصد علاقة المطابقة هذه إلّا إذا أُورد مخصّص الجنس.

- **تمثيل مخصّص الجنس**: يؤشّر لهذا المخصّص بـ: (ذ) للمذكّر، و (ث) للمؤنّث، مثال ذلك: (جاء الأستاذ)، فالحدّ (الأستاذ) يمثّل له بإدراج مخصّص الجنس كالآتي: (ع1ذ س ي: أستاذ س) حيث: ع= معرفة، 1= مفردا، ذ= ذكرا.

و- **مخصّص الإشارة** : إيراد اسم الإشارة أو ضمير إشارة في سياق ما له دوران أساسيّان:

أ- الإحالة على ذات (أو واقعة أو فكرة ...) معيّنة لها وجود إمّا في المقام التّخاطبي أو في السّياق اللّغوي[74]، وهذه الإحالة التي تقوم بها هي إحالة تعيين وليست إحالة بناء، ولذلك يشترط في الحدّ المتضمّن للإشارة أن يكون معرفة لا نكرة.

ب- تحديد الاتجاه أو المكان الذي على المخاطب أن يبحث فيه عمّا يحيل عليه الحدّ، بالنظر إلى المركز الإشاري (deictic centre) الذي يتضمّن المتكلّم والمخاطب ومكان التّخاطب وزمانه[75].

الألفاظ المستعملة للإشارة نوعان: 1- أدوات مثل: هذا و ذاك وذلك ...، وحدود إشاريّة مثل: هنا وهناك...[76]، ويكمن الفرق بينهما في أنّ "الإشارة في الحدود الأولى مجرد مخصّص لحدّ يستقل بمقيّده (أو مقيّداته) في حين أنّها في الحدود

---

[71] - ينظر: المصدر نفسه، ص ص179- 180.

[72] - المصدر نفسه، ص181.

[73] - ينظر: المصدر نفسه، ص181.

[74] - أحمد المتوكّل، **الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية ...)**، ص 37.

[75] - أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكونات ...)** ، ص170.

[76] - المصدر نفسه، ص170.

الثانية مقيّد للحدّ"[77]؛ أي إنّها في الأولى تشكّل مخصّصا من المخصّصات التي ترد ضمن الحدّ، ويكون دورها الإحالة على الذّات التي تشكّل أساس الحدّ أو عمدته، أمّا في الثّانية فهي نفسها الحدّ.

مثال الأولى: (أعجبني هذا الكتاب)، الحدّ في هذا المثال هو (هذا الكتاب)، (هذا) هو المخصّص الإشاري، (ال) مخصّص التّعريف في الحدّ و(كتاب) مقيّد الحدّ ورأسه.

ومثال الثانية: قوله جلّ وعلا: ﴿قالَ ذلِكَ ما كُنّا نَبغِ فَارتَدّا عَلى آثارِهِما قَصَصًا ﴿٦٤﴾ (الكهف/ 64)، حيث يشكّل اسم الإشارة (ذلك) حدًّا مستقلاً.

ويبرّر **المتوكّل** سبب جعل (هذا) في حدّ مثل (هذا الكتاب) مخصّصًا لا مقيّداً بـ:

1- المحال عليه بالحدّ (هذا الكتاب) هو (الكتاب) لا (هذا)؛ أي إنّ العبارة المحيلة في هذا الحدّ هي (الكتاب)، ويأتي دور (هذا) لتسهيل الإحالة.

2- معروف أنّ النّعت في العربيّة لا يتقدم على منعوته، ولو كان (الكتاب) نعتاً لما جاز تقديمه مثل: (قرأت الكتاب هذا)[78].

ومن ثمّة فعلامة الإشارة لا يمكن أن تعدّ مقيّدًا إلاّ في حالة ورودها مشكّلة للحدّ برمته، أمّا في الحالات الأخرى فهي مخصّص[79].

- **تمثيل مخصّص الإشارة:** للتّمثيل لهذا المخصّص يجب استحضار القيم التي يأخذها (قريب، بعيد، متوسط) وكذا المركز الإشاريّ، وزمان التّكلم (زه)، ومكانه (م ه) وطبيعته (أأداة هو أم حدّ).

أورد **المتوكّل** اقتراحين للتّمثيل لهذا المخصّص:

1- الاقتراح الأوّل[80]: هو اقتراح تقدّم به **ديك**، ذهب فيه إلى التّمثيل له مع بقية المخصّصات، لكن بمؤشّر يدلّ على القيمة التي يأخذها اسم الإشارة من قرب أو بعد أو توسّط، لتوضيح هذا الأمر نأخذ الأمثلة الآتية:

أ- هذا المقال مفيد (ق ع1س ي: مقال)، حيث ق= قريبا.

ب- ذلك المقال مفيد (ب ع1س ي: مقال)، حيث ب = بعيدا.

ج- هذا زيد (ع1س ي: ق)

د- هنا يعيش محمد (ع1س ي: ق) ملك ، حيث (ملك= مكانا)

---

[77] - المصدر نفسه، ص172.

[78] - ينظر: أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكونات ...)**، ص173-174.

[79] - المصدر نفسه، ص174.

[80] - المصدر نفسه، ص175.

وينبغي التنبيه إلى أنّ اسم الإشارة في المثالين (ج) و(د) ليس مخصّصا بل هو حدّ، ولذلك اختلف تمثيله فيهما عن المثالين (أ، ب) حيث ورد فيهما مخصّصا.

2- الاقتراح الثّاني هو اقتراح تقدّم به **المتوكّل**[81]، ومفاده أنّه يذكر مخصّص الإشارة مستقلّا بالتّركيز على معطيات المركز الإشاري، بعد التّأشير لمختلف مخصّصات الحدّ (التّعريف والتّنكير ...)، كما يلي:

أ- (ع1س ي: مقال س) س ي ~ م هـ حيث ~ = قريبا من.
ب- (ع1س ي: مقال س) س ي≠ م هـ حيث ≠ = بعيدا عن.
وإذا كان اسم الإشارة يشكّل حدًا مستقلاً فلا بدّ من ذكر مقولة الإشارة ثم ذكر مخصّصه كما يلي:

ج- (ع1س ي: شا): س ي ~ م هـ).
د- (ع1س ي: شا): س ي ≠ م هـ) ملك
وبعد أن تدمج مختلف المخصّصات التي عرضت (مخصّصات الحمل، ومخصّصات المحمول، ومخصّصات الحدود) نحصل على بنية حمليّة تامّة التحّديد، وستستثمر هذه المعلومات في إعطاء الصياغة النهائية التي ستأخذها الجملة أو أحد عناصرها.

خاتمة: للمخصّصات أهميّة كبيرة في بناء مختلف عناصر الجملة وتبرير وجودها أو غيابها، وعلى الرغم من معرفة الدرس اللغوي العربي القديم لجميع هذه الأنواع إلا أن طريقة عرضها وتجريدها والتمثيل لها (وربما استثمارها في مجالات خارج لغوية كالحوسبة) في نظرية نحو اللغة العربية الوظيفي تختلف اختلافا كبيرا عما عرف فيه، كل هذا يدفع الباحث اللساني إلى الاحتفاء بها والأخذ بالآراء والأفكار التي تعرضها.

[81] - أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكونات ...)**، ص175.